رئيس مجلس الأمة يترأس اجتماعاً تنسيقياً لممثلي البرلمانات الخليجية في جنيف

ترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس اجتماعا تنسيقيا لممثلي البرلمانات الخليجية وذلك على هامش اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. واستعرض الاجتماع عددا من الموضوعات المطروحة على جدول اعمال المؤتمر البرلماني الدولي الذي تستمر اعماله حتى 20 من الشهر الجاري ومنها ما يتعلق بانتخاب أمين عام جديد للاتحاد البرلماني الدولي اضافة الى بحث ترشيحات ممثلي البرلمانات الخليجية في لجان الاتحاد المختلفة.

ويضم وفد الشعبة البرلمانية برئاسة الغانم كل من الاعضاء فيصل الشايع وجمال العمر وصالح عاشور وسيف العازمي وعبدالله الطريجي وماضي الهاجري والأمين العام لمجلس الامة علام الكندري.

وسيشارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات المؤتمر التي يجري خلالها انتخاب رئيس الاتحاد ونوابه والنظر في طلبات إدراج بند طارئ كما سيشارك في المناقشة العامة حول موضوع الاتحاد البرلماني الدولي في هذه الدورة وهو بعنوان (تجديد التزامنا بالسلام والديموقراطية).

من جانبه أكد رئيس لجنة شؤون المرأة والطفولة في مجلس الامة صالح عاشور امس ان هناك توافقا داخل الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي حول مشروع قرار يتناول دور البرلمانيين والبرلمانيات في حماية النساء والأطفال لاسيما بتغطية توقيع العقوبة، حتى تكون عبرة لغيرها.

وأكد الجلال ان هذا الحادث المأساوي يجعلنا نفتح معه ملف الخدم في الكويت، وما يحتويه من «بلاوي»، مشددا على انه حان الوقت لإخضاع الخدم لفحوصات دورية للتأكد من سلامتهم من اي امراض نفسية، وهو واجب يجب ان تقوم به وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح بالتنسيق مع وزارة الصحة.

وطالب الجلال الجهات المعنية بعمل دراسة تبين اكثر الخدم ارتكابا للجرائم من حيث الجنسية والعمر وغير ذلك، متمنيا ان تعد الامانة العامة لمجلس الامة احصائية بهذا النحو، حتى تستطيع الدولة ان تتخذ قرارا مستندا على احصائيات صحيحة بمنع استقدام الخدم من دولة معينة.

وشدد الجلال في ختام تصريحه على ان مطالبته بتشديد العقوبة على القاتلة وفتح ملف الخدم في الكويت لا يعني ازدراءه لفئة الخدم او تقليله للدور الذي يقومون به، بل يؤكد احترامه لجميع الجنسيات وكافة الوظائف، لكن همنا الأول والاخير هو سلامة اخواننا في المهاجرين.

وشدد عاشور، على هامش أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، على وجود اتفاق على ضرورة حماية الاطفال من الاستغلال بمختلف صوره بما في ذلك ايضا تجنيدهم اجباريا في الخدمة العسكرية في بعض الدول مع التركيز على اوضاع الاطفال المهاجرين.

وقال ان الشرق الاوسط بشكل عام بات من اكثر المناطق التي تبرز فيها قضايا تتعلق بالنساء والأطفال، لاسيما في سورية والعراق ولبنان والأردن، الى جانب بعض الدول الاسلامية ومنها افغانستان.

وأوضح ان التركيز الاعلامي في الآونة الاخيرة على اوضاع النساء في سورية والعراق بسبب الاحداث هناك يلقي بظلاله على المحادثات الدائرة في اعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشكل مباشر او غير مباشر. وأضاف ان جميع التوصيات وخلاصة المناقشات الدائرة حول ملف دور البرلمانيين والبرلمانيات في حماية المرأة والطفولة سيتم عرضها على الامانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي غدا على اقصى تقدير. وتناقش اعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي عددا من الموضوعات المتعلقة بحقوق المرأة بشكل عام ومن بينها أولويات قضايا المرأة في السنوات العشر المقبلة والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية وكيفية التخلص من القوانين التمييزية ضد المرأة وتمكينها من الفرص الاقتصادية وظاهرة العنف ضد النساء.

وتتواصل اعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي من 16 الى 20 الجاري بحضور اكثر من 700 برلماني وبرلمانية من 141 بلدا.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس مجلس الشورى السعودي ورئيس مجلس الشورى القطري

صالح عاشور خلال فعاليات المؤتمر

عاشور: هناك توافق على حماية النساء والأطفال

قدموا واجب العزاء لأسرة المواطنة المغدورة التي قضت جراء وحشية خادمتها

نواب يطالبون بإيقاف استقدام العمالة من إثيوبيا وفتح ملف الخدم

أعرب النائب حمود الحمدان عن بالغ تعازيه إلى ذوي المغدورة الكويتية التي راحت ضحية إجرام إحدى الخادمات الإثيوبيات في منطقة الصليبخات صباح أمس، مؤكدا أن من شأن تكرار جرائم الجاليات الأجنبية وخصوصا الاثيوبية منها أن تثير حالة عامة من القلق لدى المواطنين والمقيمين على أرض الكويت.

وأضاف الحمدان في تصريح صحافي ان مثل هذه الجرائم يدفعنا إلى فتح ملف «العمالة»، وحث الحكومة على اتخاذ الإجراءات الاستباقية قبل السماح بدخول «الخدم» إلى البلاد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر التأكد من خلوهم من أي شاكل نفسية أو عقلية، كما يتم التأكد من سلامتهم من أي أمراض عضوية.

وقال «ينبغي أن تصاحب هذه الإجراءات حملات إعلامية متنوعة يتم خلالها بث رسائل توعوية بلغات عدة لكن العمالة التي تمثل جنسيات مختلفة من فهمها، ويتم خلالها تنوير هذه العمالة إلى طبيعة المجتمع الكويتي، بالإضافة إلى حث المواطنين والمقيمين على حسن التعامل مع الآخرين التزاما بتعاليم ديننا الحنيف وعاداتنا وتقاليدنا الأصيلة المبنية على احترام الآخر.

من جانبه، طالب النائب خليل الصالح بـ «وضع حد لعدوانية الجالية الاثيوبية وعدم التساهل معها لعدم تكرار الجريمة البشعة التي ترتكب بين فترة وأخرى»، موضحا «ان حادثة قتل الشابة أمس تعتبر جريمة بشعة لا يمكن أن تمر مرور الكرام، لاسيما أن هذه الحادثة رقم 11 للجالية الاثيوبية في حوادث القتل والشروع بالقتل».

وقال الصالح في تصريح للصحافيين: «ان عدد الجالية الاثيوبية في الكويت تجاوز الـ 80 ألفا، والغالبية يعملون في العمالة المنزلية»، مشددا على «ضرورة إيقاف نزيف الدم الذي تقوم به الإثيوبيات».

ودعا الصالح «النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد إلى إيجاد حل لعدم استقدام العمالة الاندونيسية»، متسائلا «لماذا يسمح باستقدام الإندونيسيات إلى السعودية والإمارات، ولا يسمح باستقدامها إلى الكويت، ولا ريب أن عدم السماح باستقدام العمالة من بعض الدول الآسيوية دفع مكاتب العمالة إلى التوجه إلى الدول الأفريقية، ولا بد من تحرك ملموس ليشعر المواطن بالأمان». واستغرب الصالح «عدم التحرك للتصدي لمثل هذه الحالات المفجعة ولو كان المجني عليه من الجنسية الغربية لقامت الدنيا ولم تقعد»، داعيا «وزير الداخلية إلى اتخاذ إجراءات صارمة وحاسمة تجاه جرائم القتل المروعة، فنحن لن نلوذ بالصمت ونحن نرى الدماء البريئة تذهب هدرا».

من جهته، قال النائب د.حسين قويعان في تصريح للصحافيين: «ان الجريمة التي حدثت أمس تبرهن على عدوانية فجة متأصلة، في بعض النفوس»، مطالبا بـ «وقفة حازمة من الداخلية تجاه العمالة الإثيوبية، وان كانت الداخلية أوقفت استقدام الإثيوبيين لكننا نطالب بعدم التجديد لمن لديهم إقامة صالحة».

من جهته، قال النائب طلال الجلال ان الكويت استيقظت على حادثة مأساوية هزت البلد امس وهي مقتل مواطنة غدرا على يد خادمة من الجنسية الاثيوبية في مشهد ابكى الجميع.

وتوجه الجلال لأسرة الفقيدة بخالص العزاء، داعيا الله ان يتغمد الفقيدة برحمته وأن يسكنها فسيح جناته وأن يرزق اهلها الصبر والسلوان.

وطالب الجلال بالقصاص من الخادمة التي اعترفت بجريمتها الشنعاء والتي قتلت مواطنة تنتمي لأسرة عريقة، مشهود لها بحسن الاخلاق والسمعة الطيبة، متمنيا ان تطبق عليها عقوبة الاعدام وبأسرع وقت، وان يتم السماح لوسائل الاعلام بتغطية توقيع العقوبة، حتى تكون عبرة لغيرها.

وأكد الجلال ان هذا الحادث المأساوي يجعلنا نفتح معه ملف الخدم في الكويت، وما يحتويه من «بلاوي»، مشددا على انه حان الوقت لإخضاع الخدم لفحوصات دورية للتأكد من سلامتهم من اي امراض نفسية، وهو واجب يجب ان تقوم به وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح بالتنسيق مع وزارة الصحة.

وطالب الجلال الجهات المعنية بعمل دراسة تبين اكثر الخدم ارتكابا للجرائم من حيث الجنسية والعمر وغير ذلك، متمنيا ان تعد الامانة العامة لمجلس الامة احصائية بهذا النحو، حتى تستطيع الدولة ان تتخذ قرارا مستندا على احصائيات صحيحة بمنع استقدام الخدم من دولة معينة.

وشدد الجلال في ختام تصريحه على ان مطالبته بتشديد العقوبة على القاتلة وفتح ملف الخدم في الكويت لا يعني ازدراءه لفئة الخدم او تقليله للدور الذي يقومون به، بل يؤكد احترامه لجميع الجنسيات وكافة الوظائف، لكن همنا الأول والاخير هو سلامة اخواننا في الكويت من اي مكروه.

وطالب النائب د.عبدالحميد دشتي جهات الاختصاص في وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل بأن تتوقف عن عقود العمل مع العمالة الاثيوبية لحين دراسة اسباب كثرة الجرائم المرتكبة من قبل ابناء هذه الجنسية بالتعاون مع حكومة بلادهم، مشيرا الى انه مما لا شك فيه ان هناك خللا او علة حول اسباب ارتباط الجريمة بهذه العمالة.

وقال دشتي في تصريح صحافي يوم امس: تلقينا اليوم كمجتمع كويتي بكل اسى خبر مقتل الشهيدة سهام فليطح ابنتنا البارة على يد الغدر الآثمة وهذه ليست بالمرة الأولى التي تتعرض فيها البيوت الكويتية لمثل هذه المأساة فخالص العزاء لأهلها وذويها وللمجتمع الكويتي قاطبة لأنه عزاء الكويت.

من جانبه، حمل النائب عبدالله التميمي مكاتب جلب العمالة المنزلية مسؤولية العشوائية التي تقوم بها تلك المكاتب في استقدام هذه العمالة لاسيما من الجالية الاثيوبية، مؤكدا ضرورة وضع ضوابط وشروط لتلك المكاتب عند استقدام العمالة.

ورأى التميمي انه من خلال اطلاعه على بعض الاحصائيات الامنية وجد ان اكثر الجاليات ارتكابا لجرائم القتل هي الجالية الاثيوبية وخاصة الاناث منها.

وطالب التميمي وزارة الداخلية باتخاذ مواقف صارمة تجاه هذه العمالة من خلال اجلاء هذه الشريحة من الكويت بأسرع وقت ممكن.

وقال: رسالتي الى جميع الاسر الكويتية بالتنازل عن مخدوماتهم من هذه الجالية مهما تكبدوا من خسائر مادية نتيجة استقدام هذه العمالة، مطالبا وزارة الداخلية بإحصاء عدد الخادمات الاثيوبيات ايذانا بإبعادهم عن الكويت لتلافي ازدياد الجريمة.

وناشد التميمي وزير الداخلية اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية والفورية لإجلاء هذه العمالة، مشيرا الى ان هذه الحادثة ليست الأولى من نوعها.

وقال: يبدو ان هذه الفئة من الجالية الاثيوبية لديها معتقد وطقوس معينة حول ارتكاب جريمة القتل.

وتوجهت الهاشم بخالص العزاء الى اسرة الفقيدة التي تم اغتيالها بنفس قسوة وشراسة الجنسية الاثيوبية، وقلبي مع اسرة الفقيدة، متفقة مع ما طرحه النائب خليل الصالح بأن الجنسية الاثيوبية ارتكبت خلال عام ونصف 11 جريمة مماثلة، ولم يتم ايقاف استقدام العمالة منها، الا منذ نحو شهرين فقط.

وتساءلت الهاشم على اي اساس يتم فتح الباب لاستقدام عمالة من جنسيات معروفة بارتكاب الجرائم، مؤكدة ان سكوت النواب على جرائم متواصلة يعتبر مشاركة في الجريمة.

حمود الحمدان

خليل الصالح

طلال الجلال

د.عبدالحميد دشتي

عبدالله التميمي

الصالح: وضع حد لعدوانية الجالية الإثيوبية وجرائمها البشعة

الحمدان: نعزي أهل الفتاة المغدورة ويجب فتح ملف الخدم

الهاشم: خالص العزاء لأسرة الفقيدة وقلبي معهم ويجب إيقاف استقدام العمالة من أثيوبيا

الجلال: الكويت استيقظت على حادثة مأساوية هزت البلد

دشتي: نطالب وزارتي الداخلية والشؤون بأن تتوقف عن عقود العمل مع العمالة الإثيوبية لحين دراسة أسباب كثرة الجرائم

التميمي: نحمل مكاتب جلب العمالة المنزلية مسؤولية العشوائية التي تقوم بها تلك المكاتب في استقدام هذه العمالة

«حشد» أعلنت انطلاق مؤتمرها التأسيسي مساء أمس الأول

السعدون: قضية الإصلاح مستمرة والفاسدون اتسعت قواعدهم وتنوعت
البراك: الحركة تمثل كل المجتمع وتزداد أهميتها بظل الأوضاع المتردية

خالد الجفيل

قال رئيس مجلس الأمة الأسبق احمد السعدون: اعترف بأنني لأول مرة أشعر بأني امام مشهد أعجز فيه عن تحديد البداية، حيث ان هذا الحشد والتجمع الذي كنا نسعى لان يكون موقعه بمكان آخر حتى نعطي للآخرين الحق في استضافتهم في فندق ريجنسي ولكن شاءت الظروف ألا ينعقد هذا المؤتمر. وأضاف السعدون خلال إعلان المؤتمر التأسيسي لحركة العمل الشعبي «حشد» والذي عقد في ديوانه مساء أمس الأول: كنا أمام تحد حقيقي، هل ينعقد المؤتمر ام لا؟ إلا ان الرأي الإجماعي فيه كان يجب ان يتم في نفس موعده وان شعر الحضور بالتقصير حتى تصل رسالتنا واضحة وقوية لمن كان وراء إلغاء الحجز بان الدعوة لهذا المؤتمر لم تكن ترفا سياسيا في تحويل الكتلة الى حركة.

وقال السعدون: في 2007 كلفنا فريق عمل لدراسة هذا التحول حيث كان هناك تخوف وهو تخوف مشروع من المناصرين بانه ما الفائدة لتحقيق تكسب سياسي في رأي الناس الا انه كان قضية الإصلاح قضية مستمرة والفاسدون اتسعت قواعدهم وتنوعت حتى وصلت لساعة اعلان هذا المؤتمر، مؤكدا ان «حشد» قد انطلقت وأشهرت نفسها بكم.

ولفت السعدون الى ان الظروف قد شاءت ان يكون اعلان المؤتمر في ظروف غير عادية وذلك لان رموز الفساد قد اعتقدت أن الساحة قد صفت لهم والفساد كبير جدا والحكومة لأول مرة تحذر الشعب من مستقبل غير دائم في تصريح دولة الرفاه انتهت وبغض النظر عن صحته من عدمه الا انه صحيح في خطة الدولة السنوية بأن الكويت مقدمة على انهيار وإفلاس وانه لو استمرت الأوضاع على ما هي عليه فسيحصل العجز المالي 406 مليارات دينار وهذا كلام لست انا من أقوله ولكن الحكومة، حيث سيتم التهام أغلبية الموارد المالية، مستغربا من قيامهم بإلغاء بعض امتيازات الموظفين والكهرباء والرواتب وغيرها دون ان يتحدثوا ولا بكلمة واحدة عن طواغيت الفساد ولكن يتكلمون عن الأسواق وغيرها من أملاك الدولة وفوق هذا المؤتمر الإسكاني.

واشار السعدون الى ان البعض أراد من خلال المؤتمر الإسكاني تسليم الأراضي بتشريع دولي تحت المنظمة الدولية الا انهم جمدوه. وبين ان الشعب رفض الاتفاقية الامنية واتفاقية الرياض هي أسوأ من الاتفاقية الأمنية حيث تضمنت ما لم تتضمنه الاتفاقية الأمنية حيث ان الكويت تحفظت على بعض النصوص في رعاية الطفل وبعض النصوص لاتفاقية مكافحة الفساد وهذا ما سيواجه الشعب الكويتي في مستقبل الأيام، مؤكدا ان أي احد يخطئ ولا يتفق مع زملائه في الحركة او يخرج عن خطة العمل الإصلاحي في الكتلة سنقول له «بره» لأن هذه الأشياء هي التي ضيعت العمل السياسي في الكويت، مؤكدا ان نهجنا سيتغير في مواجهة كل المفسدين والإصلاح في الكويت ممكن وان الكويت هي كويت المستقبل وكويت الحاضر وكويت الماضي، مؤكدا ان هذا التغيير بإذن الله سينطلق من حركة العمل الشعبي باتجاهكم.

من جانبه، أكد النائب السابق مسلم البراك ان مسؤوليتنا في هذه الانطلاقة الجديدة للعمل السياسي وحشد بتكوينها تمثل كل فئات المجتمع، تزداد أهمية في ظل الأوضاع المتردية، وعلينا التعاون مع التنظيمات السياسية لإنقاذ الكويت. وأضاف البراك مواقفنا في العمل كانت من مبادئكم الحية التي كانت نبراسا هاديا لنا، وحرصكم على إيجاد إطار تنظيمي يجمعنا، موضحا اننا اليوم نشهد انطلاق حشد والتي تأتي في وقت تعيش فيه الكويت أسوأ مرحلة في تاريخها السياسي عن عمد وسبق إصرار وسرقة أموال الكويت جهارا نهارا، مؤكدا أنه لا يجدي النصح أو الانتقاد، لأنه لا يوجد من يسمع ولا بد من العمل السياسي الميداني.

وأضاف البراك ان الحراك الشعبي لن يموت وسيترك الشعب لإنقاذ الكويت من مخططاتكم والثروات العامة يسرقها طواغيت الفساد تبذرون اموالنا لدعم الديكتوريات في الخارج وتنكرون انسانية البدون وتلاحقون الشباب في أرزاقهم، وتحمون كل فساد لن يستمر وضعكم الحالي في ادارة الدولة والسيادة للامة.

أسماء أعضاء الأمانة العامة لحركة العمل الشعبي «حشد»:

محمد سلمان العجمي، د.محمد عبدالعزيز الفهد، متعب عايد الرثعان، عبدالعزيز احمد الحردان، ليلى فهد القحطاني، خالد محمد الجعفري، عواد فهد النصافي، عبدالوهاب محمد البابطين، عبدالله محمد الخليفة، عبدالعزيز غنام الحسيني، وليد صالح الشعلان، علي عبدالله البرغش، م.محمد سعد الفضوه، فهاد سعد بن عمره، د.نواف حجي القطوان، المحامي بدر صلال العنزي، سعد محمد العجمي، انور براك الداهوم، سعود ابراهيم العتيبي، م.محمد ارسلان المطوع، فهد عبدالله الخيره، م.فواز جاسم الشيباني، سعود صالح المسلم، المحامي حمود فهد الهاجري، د.فواز الجدعي، المحامي عبدالله الاحمد، حمود الجريد، علي توينه، د.عبدالله كابد الظفيري، سهيلة البلوشي.

أحمد السعدون متحدثا

مسلم البراك ملقيا كلمته

الرد بيننا وبين انفسنا انه يجب ان نقدم نموذجا ونطور انفسنا من كتلة الى حركة، وذلك لأن

محمد الخليفة وعلي الدقباسي ومسلم البراك وخالد الطاحوس وخالد شخير في ديوان السعدون

عبدالله الأحمد مع بعض الحضور (هاني الشمري)